

المادة	الصفحة	الموضوع
	٥	مقدمة.....
	٨	باب تمهيدى.....
	٥	التعریف بالحجز وطبيعته.....
	١٤	تعريف الحجز الادارى وخضوعه لرقابة القضاء المدنى
		الهدف من نظام الحجز الادارى وغلبة الطابع المالي والادارى
	١٩	لقانون الحجز الادارى.....
	٣٠	خصائص الحجز الادارى والتفرقة بينه وبين الحجز القضائى ...
	٢٧	المسؤولية عن اجراءات الحجز الادارى.....
	٢٧	أشخاص التنفيذ الادارى.....
	٢٨	مصادر قانون الحجز الادارى.....
		مخالفة التعليمات المنظمة للحجز الادارى لا يترتب عليها
	٣١	بطلان الاجراء وانما توقيع جزء إدارى على الموظف المخطئ ...
		علاقة قانون الحجز الادارى بقانون المرافعات هي علاقة
		الاستثناء بالاصل إذ في حالة عدم وجود نص فى قانون الحجز
		الادارى تطبق نصوص قانون المرافعات بما لا يتعارض مع
		احكام قانون الحجز الادارى فقانون المرافعات هو القانون العام
	٣١	في التنفيذ القضائى والادارى على السواء.....

المادة المنسوبة	موضع و ملخص
٨٩	ثانياً: البالغ المستحقة للدولة مقابل خدمات عامة: ورأينا أن ما ياتم خصخصته من خدمات لا يجوز تحصيل مقابله بطريق المجز الإداري حتى ولو شاركت الحكومة فيه بنسبة معينة.....
٩٣	ثالثاً: المصنوفات التي تبذلها الدولة نتيجة أعمال او تدابير تقضي بها القوانين.....
٩٤	رابعاً: الغرامات المستحقة للحكومة قانونا.....
٩٥	خامساً: ايجارات املاك الدولة الخاصة و مقابل الانتفاع بمالكها سواء في ذلك ما كان بعد او مستعملة بطريق المنفعة.....
٩٧	سادساً: أثمان أطيان الحكومة المبيعة وملحقاتها وفوائدها.....
١٠٤	سابعاً: البالغ الخالسة من الاموال العامة
	ثامناً: ما يكون مستحقا لوزارة الاوقاف وغيرها من الاشخاص الاعتبارية العامة من البالغ التقديمة (في الفقرات السابقة)
	وكذلك ما يكون مستحقا لوزارة الاوقاف بصفتها ناظرا او حارسا من ايجارات او احكام او اثمان الاستبدال للأعيان التي تديرها الوزارة.....
	هيئة قناة السويس وحقها في المجز الإداري.....

المادة	موضع و ملخص
النقطات العمالية وحقها في تحصيل الاشتراكات بطريق المجز الإداري.....	النقطات العمالية وحقها في تحصيل الاشتراكات بطريق المجز الإداري.....
٩٦	تاسعاً: عدم دستورية نص البند (ط) من المادة الأولى من قانون المجز الإداري الذي كان ينص على جواز تحصيل البالغ المستحقة للبنوك التي تساهم الحكومة في رؤوس أموالها بما يزيد على النصف بطريق المجز الإداري.....
٩٧	عشرأ: البالغ الإداري التي نصت القوانين الخاصة بها على تحصيلها بطريق المجز الإداري.....
٩٨	حكم المحكمة الدستورية العليا الصادر في ٩/٥/١٩٩٨م بعدم دستورية البند (ط) من المادة الأولى من قانون المجز الإداري والتي كانت تجيز تحصيل البالغ المستحقة للبنوك التي تساهم الحكومة في رؤوس أموالها بما يزيد على النصف بطريق المجز الإداري.....
٩٩	أحكام محكمة التقاضي المتعلقة بالمادة الأولى من قانون المجز الإداري.....
١٠٠	أحكام قضائية أخرى وفتاوي مجلس الدولة المتعلقة بالمحكمة النقض ب شأن تحصيل تكاليف إعادة إقامة الأولى من قانون المجز الإداري.....
	حكم محكمة النقض بشأن تحصيل تكاليف إعادة إقامة الأولى من قانون المجز الإداري بطريق المجز الإداري.....
	الأصله المستحقة لوزارة الري بطريق المجز الإداري.....

المادة	ال موضوع	العام
٩٧	هل يجوز ندب خبير في الإشكال الوقتي في التنفيذ؟	١٣٤
١٨٨٢	تسجيل حكم صحة التعاقد بعد صدور الحكم المستشكل في تنفيذه يعد سبباً لاحقاً يحق للمستشكل أن يبني إشكاله على	الاشتراكى وليس طبقاً للمادة ١٢٩ من قانون الماقعات..
١٨٨٣	الزوجة أن تثبت ملكيتها للمنقولات المحجوز عليها بكافة طرق الإثبات:	يوجب القانون في دعوى الاسترداد اختصاص الدين والماجرز معها:
١٨٨٥	إجراءات التنفيذ بسبعين العقار لا تعد خصوصية برد عليها	قاضي الأداء هو المختص بتوقيع المجزر التحفظى في حالة
١٨٨٦	السطب	معينة:
١٨٨٧	هل يجوز المجزر على شهادات الاستثمار؟	حالات انتصام قاضى التنفيذ بتوقيع المجزر
١٨٨٨	سلطة قاضى التنفيذ بشأن الطعن بالتزوير	التحفظى:
١٨٨٩	إشكال فى تنفيذ حكم عمالى	تعريف المازعة الموضوعية والمازعة الوقتية في حالة
١٨٩٠	كيفية النفيء بالأداء والإندار بالجزر الإدارى	قاضى التنفيذ يختص بمنازعات التنفيذ الوقتية والموضوعية..
١٨٩١	إشكال فى تنفيذ حكم نفقة مؤقتة:	يشترط لصيغة الحكم سداً تنفيذياً أن يكون النهائي أو
١٨٩٢	انقطاع الخصومة لا يرد على إجراءات التنفيذ ..	مشمولاً بالنفاذ المعجل:
١٨٩٣	فهرس الجزر الرابع والجزء الخامس.	العبرة فى تعرف قبول الإشكال بوقت رفعه:
١٨٩٤	قابلية الحكم للتنفيذ الجيرى:	يعتبر إشكال المرفوع من يعتبر الحكم حجة عليه
١٩٨٥	على أمر تالية الصدوره ..	١٩٨١